من رحمها تتوالى الازمات

خيال الحكومة.. هل يحل ازمة السكن؟

اياد عطية الخالدي
تصوير :نهاد العزاوي

على حافة احد الشوارع في اطراف منطقة بغداد الجديدة وفي ساحة مهجورة تحيط بها النفايات يقع مأوى السيدة نصرة شرار (٧٠ عاماً) وهو مأوى اركانه من الصفائح ومسقف بالاعمدة والقصب والبواري وتغطي جدرانه صور لرجال دين تعرفهم الجدة نصره وتعرف اسم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.. الجدة نصره ام لعدة ابناء واحفاد، لا احد يعرفهم.. او يسأل عنهم، لكنهم جميعاً رابضون، تحت خيام وسقوف الفقر.. لها امنية واحدة هي ان تكون لها غرفة نوم من الطابوق فيها مصباح وزر يشغل المصباح ويطفئه.. لكن احلام الجدة نصرة ظلت دائماً في مهب الريح فلا الدكتاتورية اشفقت عليها ولا الديمقراطية حققت احلامها.. هناك ملايين العراقيين ايضاً يشاركونها حلم الحصول على سكن.

ازمة السكن

ازمة السكن واحدة من اشد الازمات التي تعصف بالبلاد. لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على المواطن العراقي والمجتمع عموماً.. تشكل الازمة اليوم عبئاً ثقيلاً تئن تحت وطأته شريحة ذوي الدخل المحدود.

ولدت من رحم هذه الازمة ازمات عديدة ليس اولها عشرات القوافل من العوائل المشردة التي تعيش على هامش الحياة بلا مأوى، وليس آخرها عزوف العديد من الشباب عن الزواج، لادراكهم سلفاً عدم امكانية الحصول على سكن مناسب..

وعلى مدى سني حكمه لم يتخذ النظام السابق أي اجراء من شأنه ان يحد من تلك الازمة، بل على العكس تماماً، فقد كان يديم استمرارها. وفي الوقت الذي انشغل بتشييد القصور كانت هناك آلاف العوائل تعيش بلا مأوى.

ما زلت اتذكر تلك العائلة التي اتخذت من احد تقاطعات جسور الخطوط السريعة مأوى لها، منتظرة ان تمتد لها الايدي الرحيمة لتنقذها.. لكن يد الحكومة لم تكن رحيمة، كانت اطول من كل الايدي فوصلت اليها، لتحاسبها، وتلقي برب العائلة في السجن لان منظرهم كان غير حضاري ويسيء إلى سمعة (القائد والقيادة) في المحافل الدولية، وحتى العوائل التي استأجرت مساكن لها... بات دفع وتدبير بدل الايجار كابوساً عليها.. احال حياتها إلى سلسلة لا متناهية من المشاكل واخطرها تكريس عملها وجهدها وقطع لقمة العيش من فم اطفالها لاجل تدبير بدل الايجار.

سكان المباني العامة

لم تجد ام رحمن (٥٥ سنة) من بد سوى البحث عن مأوى بديل لعائلتها بعد ان اشهر المؤجر سيفه بوجهها، واجبرها على اخلاء المنزل الذي تستأجره، بعد ايام من عناء البحث قادتها خطواتها المنهكة إلى احد مباني الدولة كان لصوص الحواسم قد افرغوا محتوياتها وحطموا ونهبوا ابوابها وشبابيكها.. تقول ام رحمن: لقد اجبرني المؤجر على اخلاء الدار، وهددني باستخدام القوة ان لم اتركها، بحثت عن اكثر من مسكن استأجره لكن الاسعار ارتفعت بنسبة اربعة او خمسة اضعاف قبل سقوط النظام.. وقد ارشدني (اهل الرحمة) إلى هذه البناية الحكومية لاتخاذها سكناً مع هذه العوائل الهاربة من جحيم اسعار الايجارات.

بعد انهيار نظام صدام وما رافق هذا الانهيار من غياب لمؤسسات الدولة وسلطة القانون دفع الارتفاع الهائل في اسعار العقارات اصحابها إلى اجبار العوائل المستأجرة على اخلاء دورها.. الامر الذي دفع بها إلى اتخاذ مباني الدولة سكناً لها ومعسكرات الجيش والساحات العامة امكنة لتشيد مساكن تفتقد إلى ابسط مستلزمات السكن.

يقول خليل محمد حسن (٤٢ سنة): كنت مستأجراً داراً في حي الكفاح اجبرت على اخلائها لعدم تمكني من دفع بدل الايجار لكوني عاطلاً عن العمل..

قلت له: لكنك الان متجاوز على املاك الدولة؟

اجابني بانفعال: ماذا يفعل من انهى حياته وشبابه في اقفاص الاسر ولم يحصل من المسؤولين على مأوى يسكن فيه هو وعائلته ثمناً لعمر ضاع في سجون الاسر؟

مهددون بالاخلاء

في مجمع كبير في الصالحية تسكن عشرات العوائل الهاربة من جحيم الاسعار، والتي اتخذت من الشقق السكنية في عمارات هذا المجتمع السكني الراقي.. سكناً لم تحلم به يوماً يقول فراس محمد.. هذا المجمع كان مخصصاً لسكن عرب يعملون في القيادة القومية، غادروه بعد سقوط النظام..

يعد هذا المجمع واحداً من بين عدد من المجمعات السكنية التي وزعها النظام السابق على اعوان ومقربين وموظفين في الدولة.. بني بطريقة حديثة وجهزة بافضل الخدمات.. تسكنه الآن عوائل فقيرة واخرى من الطبقة الوسطى التي عانت الحرمان زمن النظام السابق...

لكن المسؤولين في الحكومة انذروا هذه العوائل بضرورة اخلائها.

ويتساءل المواطنون لمن ستوزع هذه الشقق بعد اخلائها وهل من يسكنها بعدنا عراقي ونحن لسنا كذلك.. واذا كانت الحكومة حريصة على اخلاء جميع مباني الدولة فلماذا لا تبدأ باخلاء المباني الكبيرة والقصور التي يسكنها المسؤولون والاحزاب ما دمنا نعيش في بلد القانون والديمقراطية، ام ان القانون يطبق فقط على الفقراء واتهم جاسم محمد.. المسؤولين في محافظة بغداد بالسعي لاخلاء المباني من الفقراء من اجل اسكان المسؤولين واعضاء الاحزاب بدلاً عنهم.

عوائل تستغيث

عوائل اخرى تستغيث من الظلم، وتطلب النجاة والمساعدة، تنتظر ان تمتد لها يد لتنتشلها من واقع اليم مر عليها عبر سنوات مضت.. وما زال ينهك خطاها ويشتت احلامها، ويهددها بمصير مجهول، هذه العوائل تعيش اوطأ درجات العوز والفقر حتى انها لم تجد غير خيمة ممزقة حولتها إلى قارب نجاة لتحمي بها اطفالها.

اقتربنا من اماكن وجودها وتحدث الينا السيد طالب (٥٥ سنة) سألنا بعفوية: ان كنا من الحكومة او نعرف الحكومة، وطلب منا مناشدة المسؤولين فيها ان يلتفتوا إلى ابناء الوطن الفقراء وان يجدوا حلاً لمشكلتهم، ينقذهم من هذه الخيام المتهرئة التي ما عادت تحمي من حر او برد..

من يسمع صرختنا؟!

قلنا للسيد طالب سوف ننقل مناشدتك إلى الحكومة عبر صفحات جريدتنا لكنه اضاف: لقد طالت معاناتنا سنيناً طوال واليوم نتطلع إلى من يسمع صرختنا ونداءاتنا...

وتساءل طالب بمرارة مالهم المسؤولون يناشدون الفقراء وكأنهم ليسوا مواطنين؟:

اليس الفقراء مواطنين ولهم الحق ان يكون لهم بيت في هذا الوطن يشعرهم بالانتماء له..

فلماذا يتحدث المسؤولون في الاحزاب عن الفقراء وهمومهم ومعاناتهم وأولويتهم في الرعاية والعناية، وما ان يصلوا الحكم باسمهم حتى يتناسوهم ويستكثرون عليهم ابسط الحقوق وهو حق السكن.

جمعيات توزع الاراضي

ولأن ازماتنا نحن العراقيين متلاحقة، لا نكاد نخرج من ازمة حتى ندخل في ازمة اخرى.. فقد انبرى فرسان الازمات ليتاجروا بازمات وخاصة ان ازماتنا تبيض ذهباً..

ففي خلال الفوضى التي عمت البلاد وبغياب اجهزة الدولة وضعف فعاليتها، انتشرت في بغداد والعديد من المحافظات جمعيات ومنظمات واتحادات، استغلت الفوضى وحاجة المواطن العراقية إلى السكن وراحت تمنح لنفسها صلاحيات وزارية، وتقوم بتوزيع اراضي الدولة إلى المواطنين مقابل مبالغ مالية.

يقول حسام ناصر بكالوريوس هندسة ويعمل في السوق الآن: لست واثقاً من ان هذه المنظمة يمكن ان تملكني قطعة ارض "لكن الغركان يجلب بكشاية" بحسب تعبيره.

في حين حمل مجيد على الحكومة وقال: لماذا لا تتدخل الحكومة؟ لماذا تنتشر هذه الجمعيات التي تستغل حاجة المواطنين البسطاء وحاجتهم إلى السكن.. الحكومة هي المسؤولة الآن، ان استمرار عمل هذه المنظمات في وضح النهار ودون رادع او اجراء من الحكومة يمنحها الشرعية ويجعل المواطن يثق بها.

ويضيف امام عجز الحكومة عن حل ازمة السكن تصبح هذه الجمعيات والمنظمات هي الحل امام مواطن انهكته الازمات..

اما تحسين خلف فيقول: لقد قامت هذه الجمعيات والمنظمات بتوزيع عشرات الآلاف من القطع السكنية المواطنين، وجنت هذه المنظمات ارباحاً هائلة... والآن تحولت القطع السكنية إلى إلى مجمعات سكنية كبيرة لا يمكن ازالتها.. هناك مواطنون دفعوا "دم قلوبهم" حتى تمكنوا من الحصول على قطع اراضٍ وقاموا ببنائها.. فماذا ستفعل الحكومة،؟ هل تعاقب هؤلاء المواطنين الذين وقعوا ضحية لتجار الازمات ام تبقي هذه المجمعات العشوائية التي تفتقر إلى الخدمات؟ ويجيب هو.. لا ادري!! لكن اعرف ان الحكومة مسؤولة عما حصل، اذ تركت هؤلاء المستغلين يتاجرون باملاك الدولة ويبيعون إلى الناس ما لا يملكون.

الحلول العادلة

ويسال المواطن كريم هندال (موظف في وزارة الصحة): هل ان توزيع قطع اراض إلى المواطنين مسألة صعبة على الحكومة؟ ألا يستحق جميع العراقيين الحصول على قطعة ارض يمكنهم بناءها كلاً بحسب امكانيته؟ فلماذا لا يكون التوزيع عادلاً ويشمل الجميع ويقترح هذا: ان تقوم الحكومة بتشكيل لجنة وطنية من جميع الوزارات والجهات ذات العلاقة للتفكير بحل عادل وسريع لازمة السكن تعم فائدته الجميع بلا استثناء..

ويقول غانم عايد صاحب محل لبيع الخضروات: ان الحكومة اذا فكرت بحل ازمة السكن فحلولها دائماً تظلم شريحة، لان الحكومة تفكر فقط بالموظفين ولا تفكر بعامة الناس، وكأن الموظفين وحدهم يعانون من ازمة السكن وباقي الشعب مرتاح.

حلول الحكومة

يقول وزير الاعمار والاسكان.. ان الحكومة وقعت بالفعل على عقود مع شركات عربية واجنبية بقيمة ٦٠٠ ملياراً دينار عراقي من اجل تنفيذ عشرة مجمعات سكنية في مختلف انحاء العراق وكما يلي

مجمع سكني في مدينة البصرة بمنطقة حي الحسين تنفذه شركة البيارق بمبلغ ٢٤ مليار دينار

مجمع سكني في مدينة الناصرية تقوم بتنفيذه شركة تركية بمبلغ ٢٤ ملياراً ومئتي مليون، ومجمع سكني في السماوة في منطقة ام العصافير واخر في القادسية وواسط وكربلاء وتنفذه شركة سعودية. ومجمع في النجف وآخر في ديالى اضافة إلى مجمعين سكنيين في محافظة صلاح الدين.

عقود قيد التفاوض

واوضح الوزير ان مدة تنفيذ المجمعات السكنية لن تتجاوز العشرين شهراً وسيحتوي كل مجمع على ٤٥٠ شقة مكونة من ثلاث غرف نوم، عدد العمارات السكنية في كل مجمع ٥٠ عمارة.. اضافة إلى ذلك تحتوي المجمعات على خدمات جيدة وبنى تحتية ومركز صحي وسوق ومحال مختلفة ومبنى لادارة المجمع، وخدمات الماء والمجاري والاتصالات.. واشار الوزير إلى ان هناك عقود مقترحة لبناء مجمعات اخرى وهناك عقود قيد التفاوض جاهزة للابرام وما يعيقها عدم توفر المخصصات المالية.. ونأمل ان تغطي هذه المجمعات جميع مناطق العراق من بينها بناء ٨٠٠ وحدة سكنية في بغداد ومثلها في كركوك و٤٠٠ وحدة سكنية في الفلوجة ومناطق الاهوار.

فائدة مباشرة

يقول وزير الاعمار والاسكان في العديد من المناطق في العراق قال الوزير: اننا نرى ان توزيع الاراضي بطريقة عشوائية سيحدث مشاكل كبيرة في المستقبل اذا ما بقيت. لقد طالبنا بتشكيل لجنة خاصة لتوزيع مثل هذه الاراضي.. لتحل مشاكل المواطنين فهنالك ايام النظام السابق تم توزيع اكثر من ٥٠٠ الف وحدة سكنية لكنها غير مبنية، واذا ما بنيت بطريقة غير صحيحة فلا يمكن تهيئة البنى التحتية الموزعة بطريقة غير صحيحة.

وترى المهندسة المعمارية هند قيس.. ان الدولة لن تستطيع بمفردها حل ازمة السكن عن طريق البناء المباشر للمجمعات السكنية ولكن بامكانها فسح المجال امام المستثمرين، للمباشرة ببناء مجمعات سكنية وفق تصاميم تقدمها الدولة، كما ان الدولة بامكانها الاسهام بجهدها في بناء البنى التحتية والخدمات التي تحتاجها هذه المجمعات..

وتعتقد هند ان المواطن غير قادر ايضاً على بناء مساكن حديثة بسبب ارتفاع كلفة بناء مثل هذه المساكن.

فاسعار اليد العاملة ومواد البناء ارتفعت بشكل كبير وباتت ابسط الوحدات السكنية العصرية تكلف اكثر من مائة مليون دينار..

وقالت المهندسة هند.. انا ارى ان الحكومة يجب ان تلتفت إلى بناء القاعدة الاساسية "أي البنى التحتية" للبناء من معامل ومعدات او غيرها وهذا ما يوفر اموالاً كبيرة للدولة بدلاً من الاعتماد على استيراد هذه المواد من الخارج، مع اننا قادرون على توفيرها.

وباعتقادي هذا هو الحل الافضل من دخول الدولة او وزاراتها كجهة تنفيذ مباشرة. كما ان ترك المسألة دون مشاركة الدولة في التخطيط والدعم يحول عملية البناء إلى عملية عشوائية..

صندوق الاقراض

واشارت هند إلى فشل جهود الوزارة السابقة في حل ازمة السكن، وفشل مشروع صندوق الاقراض الذي تعرض إلى سوء الاستغلال والفساد المالي الامر الذي دفع المفوضية العامة للنزاهة إلى التحفظ على اموال هذا الصندوق.

ويقول المهندس جاسم جعفر مدير الاسكان.. ان صندوق الاقراض مستمر باعطاء القروض وسيتم تخصيص اموال لدعم هذا الصندوق.

الاسكان: لا علاقة لنا بالسكن وازمته

وعندما سألنا مدير المكتب الاعلامي في وزارة الاعمار والاسكان عن الحاجة الفعلية للعراق من الوحدات السكنية المهندس جاسم محمد جعفر: الشيء المميز هنا ان المواطن الذي سيستفيد من هذه المجمعات السكنية بشكل جاهز أي ان المواطن سوف يتمتع بجميع الخدمات فيها وهذا يحدث لاول مرة في العراق.. فعادة المواطن يسكن في داره ثم ينتظر الخدمات الاخرى.

التوزيع العشوائي

وعن البناء العشوائي الذي انتشر التي تقوم الوزارة بتنفيذ عدد منها عن طريق شركات عراقية واجنبية.. وفي ما اذا كانت الوزارة قد وضعت في حسابها النمو السكاني في العراق، اجابنا المكتب الاعلامي باسلوب متشنج، بان الوزارة لا علاقة لها بازمة السكن وبامكاننا ان نوجه اسئلتنا إلى وزارة اخرى!!.

-مشاريع بـ ٦٠٠ مليار دينار واخرى قيد التداول وصندوق للاقراض... ولكن السكن العشوائي مشكلة اخرى تواجه الحكومة

-صندوق الاقراض.. بين تحفظ المفوضية والفساد وضعف التخصيصات
-هل يستطيع المواطنون بناء مساكن عصرية من دون دعم الحكومة؟

-سكان مباني الدولة مهددون بإخلائها لصالح المسؤولين في الحكومة والاحزاب
-عوائل تسكن الخيام وبيوت القصب ومباني الدولة واخرى انهكها الايجار

-مدير اعلام وزارة الاعمار والاسكان: لا علاقة لنا بازمة السكن ويمكن ان تسألوا جهة اخرى!!

بين الرابطة الوطنية للمعلمين ومديرية تربية المثنى .. ردود وتعقيبات

تنويه

ننوه إلى انه برد الرابطة الوطنية للمعلمين في المثنى، ننهي ملف الرد والتعقيبات بين الرابطة، ومديرية تربية المثنى. ونتمنى على الاطراف المختلفة. ان تتعاون فيما بينها بروح ديمقراطية متحضرة للوصول إلى حلول للمشكلات التي تعترض طريق العمل على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والنقابية.

قسم التحقيقات

بسم الله الرحمن الرحيم
تعقيب الرابطة الوطنية للمعلمين في المثنى على مقالة السيد (جابر سكران بطي) مدير مكتب المدير العام لتربية المثنى
السيد رئيس تحرير جريدة المدى المحترم
السيد رئيس قسم التحقيقات
مع اطيب التحيات .

لقد نشرت جريدتكم في الصفحة السابعة في العدد ٤٦٤ في ٢٠٠٥/٨/١٥ تعقيبا بقلم السيد جابر سكران بطي بعنوان (مناضلو ما بعد سقوط الصنم) .

قال الرسول الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) : ان الله يحب معالي الامور ويكره سفاسفها . صدق رسول الله

عند قراءة الرد ترددت الرابطة بالرد على هذا الاسفاف ولبؤس ما جاء في المقال الذي صدر عن ما نسميه من ثقافة الحواسم .. ولكن ضغط المعلمين والمدرسين والطيبين علينا جعلنا نرد وليقيننا بان قول الحق في وسط هذا الضجيج كمن يعزف على الة العود وسط دوي المدافع ولغرض كشف الحقيقة وبايجاز نلخص الاجابة بالنقاط الاتية :-

اولا : لقد ورد في المقال المنشور النص الاتي (لقد خرجت علينا هذه الايام ثلة ممن يدعون الوطنية واخذوا بالتلاعب بالمصطلحات والالفاظ ..) . المفروض ان يعرف السيد جابر من هم الثلة حسب تعبيره .. هم تجمع وطني حقيقي تعرضوا للاضطهاد على ايدي الصداميين من امثال مديرك العام وثلته والبعض منهم ممن فصل بموجب قرار ٧٢٠ في ١٩٨٦/٩/٨ الموقع بتوقيع الرئيس المخلوع بموجب الكتاب المرقم ١٥٢٢٠ في ١٩٨٦/١١/٢٤ والكتاب المرقم ٣٠٠ في ١٩٨٦/٩/٢٢ وبعضهم ممن نقلوا الى وظائف اخرى لاسباب سياسية ومنهم ممن هجروا قصرا وبعضهم من هاجر خارج العراق هربا من زمر الطاغية والبعض من المتقاعدين والتدريسيين ومن كبار اعضاء الهيئات التدريسية المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ونسب النجاح العالية وتشهد على ذلك مدارسهم ، وعليك ان تعرف يا سيد جابر بعضاً من شروط الانتساب للرابطة باختصار هي:

١-ان يكون ذا ماضٍ غير بعثي .
٢-ان يكون شجاعا ومتفانيا .
٣-ان يكون من المتميزين في اداء واجباتهم باستقامة ونزاهة .
٤-ان يعرف المنتسب ان مهمة الرابطة هي (تطهير المديرية العامة لتربية المثنى من البعثيين المتنفذين ومن الفاسدين والمفسدين وكشف الفساد بكل انواعه (الاداري والمالي والاخلاقي) والاخبار عنه وكذلك عن اساءة استعمال السلطة (استنادا لتوجيهات مفوضية النزاهة العامة نموذج قواعد السلوك الخاصة بموظفي الدولة الفقرة -١-)).

ثانيا : لقد ورد في المقال التعبير الاتي : (فجميعهم سادتي بعثيون فلماذا هذه المواصفات) يمكنك يا سيد جابر الرجوع الى المصدر المخضرم وهو السيد غالب عبد الامير (مدير التربية الحالي) لان له خبرة طويلة في صفوف حزب البعث حيث انتسب عام ١٩٧٢ وحصل على شهادة الحزب عام ١٩٩٧ بموجب الامر ١٥٤٨٩ في ١٩٩٧/٨/٦ حسب ما ورد في ارشيف حزب البعث ليخبرك حول اعضاء الرابطة من هم ؟ كما تطلب الرابطة الادلة الثبوتية حول ادعائك ان جميعهم بعثيون .

ثالثا : لقد ورد التعبير الاتي: (انا لا اريد ان اقول من انا واتكلم عن نفسي لانني اكره الانا..). عزيزنا السيد جابر لم نسمع عنك مؤلفا او كاتبا او شاعرا او شيخا للمتحدثين... ونقول انت ببساطة كنت معلما على التعليم المهني نسبت للعمل في المديرية العامة للتربية كمسؤول عن شعبة المهني واستغللت تواجدك وملفتك لديك واعتبرت اضافة عشر سنوات خدمة فعلية لاغراض الراتب علما انك كنت تتمتع باجازة تفرغ زراعي لمدة عشر سنوات بدون راتب سابقا . كيف حصل هذا ؟ وبعد مرور فترة طويلة اكتشفها المدقق الحسابي والذي رفع مذكرة لتنزيل راتبك ودفع فروقات الرواتب التي تسلمتها والتي تقدر باكثر من خمسة ملايين دينار.. وهذا مثبت في قوائم الرواتب ويعرفه جميع الموظفين في التربية لذا نرجو من السيد جابر تزويد الرابطة بسيرتك الذاتية لكي نطلع عليها .

رابعا : لقد ورد التعبير الاتي في مقالتك : (ان البعض منهم من اوفدته الدولة الى اليمن وليبيا وكما يعرف الجميع كيف كان الموفودون ملزمين بدخول دورة مخابراتيه للتجسس لحساب النظام السابق وملاحقة المناضلين من اقرانهم) ليكن في علم السيد جابر انه لا يوجد في الرابطة الوطنية للمعلمين عضو واحد موفد للدولة المعينة وعلى حساب الدولة وعليك ان تثبت ادعاءك من الملفات الموجودة في التربية بذكر الاسم ومدة الدورة ومكانها .. الا اننا ومع انه لم يوجد من بين اعضاء الرابطة من اوفد على حساب الدولة الا انه عليك ان تفهم ان الموفدين هم من بعض مشرفي الاختصاص وبعضا منهم من رشحوا كقادة تربويين وبعضا من مدراء المدارس والمدرسين وجميعهم اوفدوا طلبا للرزق بسبب الوضع المعاشي المتردي وليس كما تدعي لاغراض تجسس والدليل على ذلك توزيعهم في ليبيا واليمن بين مدارس ومناطق تبعد الواحدة عن الاخرى اكثر من (٥٠٠ كم) وفي المدرسة جنسيات مختلفة المصري منهم والسوداني ونسألك على من تجسسوا ؟ يرجى اثبات ادعاءك كما ان الموفدين يسألونك هل نحن اوفدنا لغرض التجسس ؟ نرجو من السيد جابر الاجابة عن سؤالهم موضحا اجابته بالادلة .

خامسا : لقد ورد التعبير الاتي (هؤلاء لا تهمهم نتائج الامتحان ونسب النجاح وسير العملية التربوية والمحافظة على ممتلكات الدولة..)

عزيزنا السيد جابر ان نسب النجاح تعتمد على الملاك التدريسي وان معظم المدرسين المتميزين المعروفين في محافظة المثنى هم اعضاء في الرابطة واخذت الرابطة على عاتقها شحذ الهمم لرفع المستوى العلمي وبامكان أي شخص ان يطلع على نسب نجاح اعضاء الرابطة من خلال مدارسهم ونحن نسألك ما دورك انت برفع نسب النجاح؟ وما دور مديرك برفع نسب النجاح ؟ الرابطة اعضاؤها في الميدان في داخل الصف اما انتم فخلف الطبلة.. اما بشأن المحافظة على ممتلكات الدولة.. ارجو ان تسال مديرك السيد (غالب عبد الامير حسين) من الذي باع بناية معهد اعداد المعلمين كانقاض بدون الاعلان عنها وبدون اجراء أي تحقيق؟ اليس اهل مكة ادرى بشعابها؟ لماذا هذا التستر ؟ .

سادسا : لقد ورد التعبير الاتي: (ان همهم هو الافتراء والكذب للايقاع بالاخرين.. ولو كان هناك حياء لما طبل هؤلاء وجعلوا من الحبة كبه لا لشيء ولكن للوصول إلى منصب المدير العام) عزيزنا السيد جابر ان جميع ما ورد في تعقيبنا المنشور في جريدة المدى بالعدد ٤٥٨ في ٢٠٠٥/٨/٨ زودنا بها جريدة المدى بالمستمسكات القانونية الخاصة بكل فقرة نشرت لاننا نعمل من اجل سيادة القانون وعليك ان تراجع الرابطة وتطلب أي مستمسك خاص باية فقرة ولانتعامل بالقذف والسب والتحايل على القانون.. وهذا ليس من اخلاق الرابطة. وان الجعجعة بالقرع على الصفيح الفارغ اول من تؤذي قارعها وانت قارعها، اما بشأن الوصول لمنصب المدير العام كما تدعي فيجب عليك ان تفهم التعليمات الواردة حول هذا الموضوع من الوزارة ستلاحظ ليس للرابطة صلاحية لا من قريب ولا من بعيد حول هذا الموضوع للاسباب الاتية:

أ-تم ترشيح او تثبيت المدير العام استنادا لكتاب وزارة التربية المرقم ٣٢٧٣ في ٢٠٠٥/٦/٢٣ وفق تعليماته.

ب-طلب من مجلس المحافظة فتح باب الترشيح والتصويت على المرشحين وارسال الاسماء الثلاثة الحاصلين على اعلى الاصوات الى مكتب وزير التربية .

ج-للسيد وزير التربية اختيار من هو الاكفأ لقيادة العملية التربوية في المثنى بعيدا عن المؤثرات الاخرى .

د-بعد التصويت على تسع مرشحين والذين لم يكن احد منهم عضواً في الرابطة فاز كل من :
١-السيد عبد الكاظم نفات .
٢-السيد عبد نور منشد .
٣-السيد محمد عبد حسن . وهو مرشح اهالي السماوة وعشائرها استنادا لكتاب برلمان السماوة الشعبي المستقل بالرقم ٣٣ في ٢٠٠٥/٧/٦ لذا نسأل السيد جابر ما دور الرابطة الوطنية للمعلمين بهذه النقاط الاربعة اعلاه؟ الجواب ليس لها أي دور . فكيف ادعاؤك الوصول الى منصب المدير العام؟ وضح لنا كيف؟ كيف تخلط الحابل بالنابل؟ ولكن نقول الرابطة لها راي.. نعم يجب ان يكون نزيها وشريفا وذا شخصية مؤثرة في بيئة المدينة ووجهاً اجتماعياً معروفاً وذا كفاءة وشخصية قوية وذا ماضٍ تربوي معروف ويجب اجراء مقابلة للمرشحين لمعرفة شخصياتهم ميدانيا بعيدا المحاصصة والعلاقات الشخصية خدمة لبناء بلدنا ولا نريد غير هذا يا سيد جابر .

سابعا : لقد ورد في المقال النص الاتي (انهم تعاهدوا واتفقوا على توزيع المناصب الادارية بالتوافق الاثني والمذهبي والمحاصصة على الطريقة السارية حاليا..)

عزيزنا هذا الكلام بعيد عن الموضوعية.. ونرجو منك اثبات ادعائك رسميا ويبدو انك تكتب هنا وهناك لغرض تمرير الباطل على اعتبار من يسمع ومن يقرأ.. يجب عليك ان تعرف ان الرابطة مستقلة وليس تجمع احزاب وقوى سياسية لتوزع بينهم المناصب وان معظم اعضاء الرابطة هم حاليا في مناصب فمنهم المشرف الاختصاصي والتربوي ومديرو المدارس ومديرات مدارس وفي ديوان المديرية في مواقع مختلفة ومدرسون متميزون ومتقاعدون.. فأي المناصب يبحثون عنها ؟ علما انه لا يوجد وكما ذكرنا من اعضاء الرابطة لحد الان من رشح نفسه لمنصب المدير العام .. فكيف تثبت ادعاءك وضح ذلك. ولا توجد في الرابطة كعكه كما تدعي يتقاسمونها.

ثامنا : لقد ورد النص الاتي : (وليعلم هؤلاء الوطنيون عندي من الادلة الدامغة التي تثبت ان موقفي سليم ولم اتجاوز على دينار واحد من اموال الدولة) اذا كان موقفك سليما حسب ادعائك لماذا يستقطع من راتبك شهريا (مئة الف دينار) وهذا مثبت في قوائم الرواتب .

تاسعا : لقد ورد في الاسطر الاربعة الاخيرة من المقال: (اذا كانت بيوتكم من زجاج فلا ترموا الناس بالحجارة) كلام تردد علينا في الانشاء عندما كنا طلابا .. ان الرابطة الوطنية للمعلمين لا ترمي الناس بالحجارة لانهم تربويو المجتمع ولاننا نعلم سيادة القانون ولكننا نرمي بقوة القانون.. ويمكن الاطلاع على المادة (٣٢١) من قانون العقوبات ذي الرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ والتي تنص على:

أ-يحكم فضلا عن العقوبات المبينة في مواد هذا الفصل برد ما اختلسه الجاني او استولى عليه من مال او قيمة ما حصل عليه من منفعة او ربح ..

ب-اذا حكم على الموظف او المكلف بخدمة عامة باية عقوبة مقيدة للحرية عن جريمة اختلاس اموال الدولة فلا يطلق سراحه بقضائه المدة المحكوم بها ما لم تسترد منه الاموال المختلسة.. ويستثنى من احكام الافراج الشرطي ولا تطبق بحقه قوانين العفو العام ولا قرار تخفيف العقوبة.. وفي الوقت الذي رددنا على مقالة السيد جابر سكران فاننا نناشد الاستاذ الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني وزير التربية مناشدة بامرين :

١-تفعيل الكتاب الصادر من وزارته الموقرة المرقم ٣٢٧٣ في ٢٠٠٥/٦/٢٣ الذي يجيز اقالة او تثبيت مدراء التربية .. خاصة بعد ان بعث مجلس محافظة المثنى الى مكتب السيد الوزير الاسماء الثلاثة المرشحة وخلاصة خدمة كل منهم.

٢-نناشد السيد الوزير المحترم اختيار الأكفأ والأجدر من خلال مناشدتنا له بالاطلاع على السير الذاتية والمقابلة الشخصية للمرشحين مع علمنا بكفاءتهم ونزاهتهم .

واخيرا نسأل الله الهداية لنا جميعا لما يحب ويرضى وان ينير لنا طريقنا وان يجعل الصالحات خاتمة اعمالنا انه على ما يشاء لقدير .

ملاحظة هناك مرفقات لم نستطع ارسالها لان جهاز السكنر عاطل

الرابطة الوطنية للمعلمين في المثنى